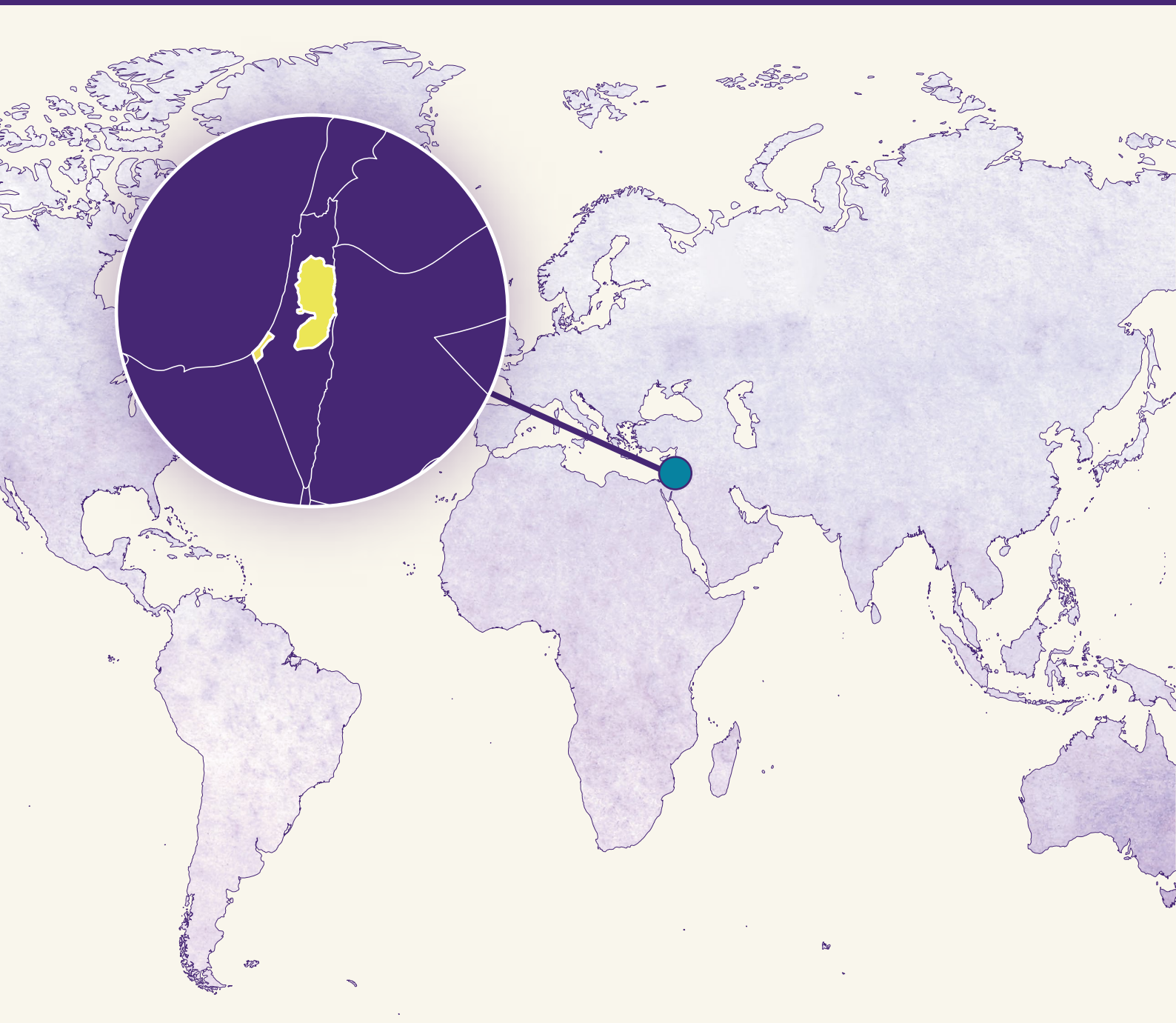
الأراضي الفلسطينية المحتلة

العنف ضد الرعاية الصحية أثناء النزاع

2025



Insecurity Insight
Data on People in Danger

SAFEGUARDING HEALTH IN CONFLICT



لبنان

الحوادث المبلغ عنها والمخاوف الأكثر شيوعًا			
غزة	الحوادث المبلغ عنها	العاملون الصحيون الذين قُتلوا	الحوادث التي تعرضت فيها المرافق الصحية للتضرر أو التدمير
2025	432	128	97
2024	1,038	220	193
2023	795	409	151
الضفة الغربية	الحوادث المبلغ عنها	إعاقة الوصول إلى الرعاية الصحية	الحوادث التي تعرضت فيها المرافق الصحية للهجوم
2025	193	101	52
2024	422	272	66
2023	307	193	52

المصدر: Insecurity Insight لصالح تحالف حماية الصحة في النزاعات (SHCC).

المحة عامة

باستخدام البيانات التي جمعتها منظمة Insecurity Insight، حدد تحالف حماية الصحة في حالات النزاع (SHCC) 625 حادثة عنف ضد الرعاية الصحية أو عرقلة لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة (oPt) في عام 2025، مقارنة بـ 1,463 حادثة في عام 2024 و 1,188 حادثة في عام 2023.[1]

في قطاع غزة، سُجلت 432 حادثة، قُتل فيها ما لا يقل عن 128 عاملاً في المجال الصحي وتضررت المرافق الصحية أو دُمرت ما لا يقل عن 97 مرة.[2] في الضفة الغربية والقدس الشرقية، سُجلت 193 حادثة، تم منع أو تأخير الوصول إلى الرعاية الصحية ما لا يقل عن 101 مرة، مما ترك المرضى دون إمكانية الحصول على العلاج الطبي وأدى إلى وفيات في بعض الحالات وتعرضت المرافق الصحية للهجوم في 52 مناسبة.[3]



ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للحوادث وحجم المشكلة أكبر من الموثق هنا، إذ قد تكون بعض الهجمات على مرافق الرعاية الصحية قد مرت دون إبلاغ أو توثيق. كما أن عدم توفر معلومات حول مهن المدنيين الذين قُتلوا أو اعتُقلوا يعني أن العدد الإجمالي للعاملين الصحيين المتضررين قد يكون أعلى من الأرقام المعلنة.

المنهجية والمصادر

تُجمع المعلومات المتعلقة بأحداث العنف ضد الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من مصادر مفتوحة ومشاريع إعلامية ومصادر خاصة. يتم تحديث البيانات باستمرار وقد تتغير الأرقام في حال توافر معلومات جديدة . للاطلاع على أحدث البيانات المتاحة، يُرجى الرجوع إلى الخريطة العالمية لـ Insecurity Insight حول الهجمات على الرعاية الصحية. كما يمكن الرجوع إلى قسم المنهجية لمزيد من المعلومات.

السياق

غزة

تُعد الأعمال العدائية في غزة نزاعًا مسلحًا دوليًا يشارك فيه جيش الدفاع الإسرائيلي وحركة حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى ، وقد اتسمت بعمليات عسكرية واسعة النطاق في المناطق المدنية، مما أدى إلى أضرار جسيمة طالت المدنيين ومرافق الرعاية الصحية والبنية التحتية المدنية. دخل وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس حيز التنفيذ في 19 يناير/كانون الثاني 2025، لكنه انهار في مارس/آذار عندما استأنف الجيش الإسرائيلي قصفه في مختلف أنحاء غزة، مما أسفر عن مقتل أكثر من 400 فلسطيني، بينهم 263 امرأة وطفل. ودخل وقف إطلاق النار الثاني حيز التنفيذ في 10 أكتوبر/تشرين الأول عقب تجدد المفاوضات. كلا الوقفين لم ينجحا في إنهاء أعمال العنف بشكل كامل.

ظل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء غزة مقيداً بشدة طوال عام 2025 نتيجة استمرار الأعمال العدائية، والعمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي وأوامر الإخلاء، والقيود المفروضة من قبل إسرائيل على دخول المساعدات الإنسانية وتنقلها داخل القطاع.. كما أدت الأضرار التي لحقت بالطرق والمعابر الحدودية والمستشفيات والبنية التحتية المدنية الأخرى، إلى جانب انعدام الأمن والتأخيرات في تنسيق المساعدات، في تعطيل توصيل الغذاء والوقود والأدوية والإمدادات الطبية بشكل متكرر. كانت قيود الوصول شديدة بشكل خاص في شمال غزة والمناطق الخاضعة لأوامر الإجلاء الصادرة عن جيش الدفاع الإسرائيلي، حيث حدّت الهجمات والتهجير والظروف الشبيهة بالحصار بشكل كبير من الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى.

وكان حجم المساعدات الإنسانية أقل بكثير من احتياجات السكان. وأدت الحوادث المتكررة في مواقع توزيع ما يسمى بـ «المساعدات» التي تقدمها مؤسسة غزة الإنسانية إلى مقتل مدنيين، مما زاد من تفاقم الأزمة الإنسانية.

في عام 2025، كان ما يقارب 90% من سكان غزة قد نزحوا (معظمهم عدة مرات)، وكان سكان غزة يعيشون في ملاجئ مؤقتة ويواجهون صعوبات في الحصول على المأوى والمياه والغذاء والرعاية الصحية.

الضفة الغربية والقدس الشرقية

استمرت أعمال العنف المبلغ عنها التي طالت الفلسطينيين في الضفة الغربية في عام 2025، بما في ذلك العمليات العسكرية التي نفذتها القوات الإسرائيلية وأعمال العنف التي ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون، ولا سيما داخل مخيمات اللاجئين وحولها. في يناير/كانون الثاني 2025، بالتزامن مع وقف إطلاق النار في غزة، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي عملية أمنية واسعة النطاق في مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم للاجئين، مما تسبب في أضرار جسيمة بالبنية التحتية العامة والخاصة و نزوح السكان على نطاق واسع. في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2024، نفذت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية حملة أمنية استهدفت



الجماعات المسلحة في مخيم جنين والمناطق المحيطة به، وأجريت خلالها عمليات تفتيش مسلحة داخل المرافق الصحية. ظل وصول المساعدات الإنسانية في أنحاء الضفة الغربية مقيداً بشدة طوال عام 2025 بسبب القيود الإسرائيلية على التنقل والعمليات العسكرية والحواجز الإدارية. كما أثرت نقاط التفتيش وإغلاق الطرق وانعدام الأمن أثناء المداهمات العسكرية والقيود البيروقراطية على المنظمات الإنسانية. كانت قيود الوصول أشد وطأة في شمال الضفة الغربية، حيث ألحقت العمليات العسكرية أضراراً بالبنية التحتية وأعاقت تقديم الرعاية الصحية والخدمات الأساسية.

دخل الحظر الإسرائيلي المفروض على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) حيز التنفيذ في أوائل عام 2025، مما قيد عمليات الوكالة في المناطق الخاضعة للسلطة الإسرائيلية. وبحلول نهاية العام، أعلنت إسرائيل حظر 37 منظمة غير حكومية دولية من العمل في غزة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2026 ما ما لم تمتثل لمجموعة من الإرشادات التقييدية التي تتطلب معلومات شخصية مفصلة عن الموظفين الفلسطينيين، وهي خطوة تعرضت لانتقادات واسعة باعتبارها تزيد من المخاطر التي تواجه تقديم الرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية.

العنف ضد الرعاية الصحية أو عرقلتها في عام 2025

غزة

على الرغم من وقف إطلاق النار مرتين، استمرت حوادث العنف ضد الرعاية الصحية أو عرقلتها في غزة طوال عام 2025، وغالباً ما تزايدت بالتزامن مع تحركات الجيش الإسرائيلي وعملياته البرية. في المتوسط، تم الإبلاغ عن 2.8 هجوم كل أسبوع خلال وقف إطلاق النار في يناير/كانون الثاني 2025، و1.9 هجوم أسبوعياً من بداية وقف إطلاق النار في أكتوبر/تشرين الأول وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. خلال وقفتي إطلاق النار، قُتل أربعة عاملين في القطاع الصحي وأصيب اثنان آخران، وقصفت قوات الدفاع الإسرائيلية عيادة تابعة للأونروا في مخيم جباليا للنازحين داخلياً، مما أدى إلى إصابة عدة أشخاص، من بينهم امرأة حامل.[4] أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار مراراً وقصفت سيارات الإسعاف التي كانت تستجيب لحالات الطوارئ.

إجمالاً، نُسبت 95% من الحوادث المبلغ عنها في غزة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. وتم تحديد مقاتلي حماس على أنهم المسؤولون عن ثلاث حوادث: أطلقت حماس قذائف هاون على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي المتمركزة بالقرب من منشأتين صحيتين في مدينة غزة، وفي حادثة أخرى فرضت حماس حظر تجول عقب اشتباكات محلية، مما أدى إلى تقييد الوصول إلى مستشفى ناصر في خان يونس.[5] وفي حوادث أخرى، لم يتم تحديد أطراف النزاع.

وارتفعت نسبة الحوادث التي أثرت فيها الأسلحة المتفجرة على الرعاية الصحية من 56% من مجموع الحوادث في عام 2024 إلى 71% في عام 2025. وشكلت الغارات الجوية التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية على وجه الخصوص نسبة كبيرة من هذه الحوادث، حيث ارتفعت من 37% إلى 68%، ومع ذلك، ظل العدد الإجمالي للحوادث عند مستويات متقاربة، حيث سُجلت 215 حادثة في عام 2024 و213 حادثة في عام 2025 والأسلحة المتفجرة هي أسلحة عشوائية غالباً ما يكون لها تأثيرات واسعة النطاق، ويمكن أن تسبب خسائر واسعة في الأرواح وأضراراً في المناطق المأهولة بالسكان.

انخفض استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة بالمتفجرات التي تسبب آثاراً مباشرة على الرعاية الصحية من أكثر من 90 حادثة في عام 2024 إلى 41 حادثة في عام 2025، وانتقلت مواقع الحوادث من محافظات دير البلح وخان يونس وشمال غزة بشكل أساسي في عام 2024 إلى مدينة غزة والمناطق المحيطة بها بشكل أساسي، والتي شكلت أكثر من 50% من التقارير في عام 2025.

تأثر الوصول إلى الرعاية الصحية باستخدام جيش الدفاع الإسرائيلي للروبوتات المحملة بالمتفجرات – وهي أجهزة قادرة على إحداث دمار واسع النطاق – والتي تم نشرها بالقرب من المرافق الصحية في مدينة غزة ومخيم جباليا للاجئين في شمال غزة.[6]



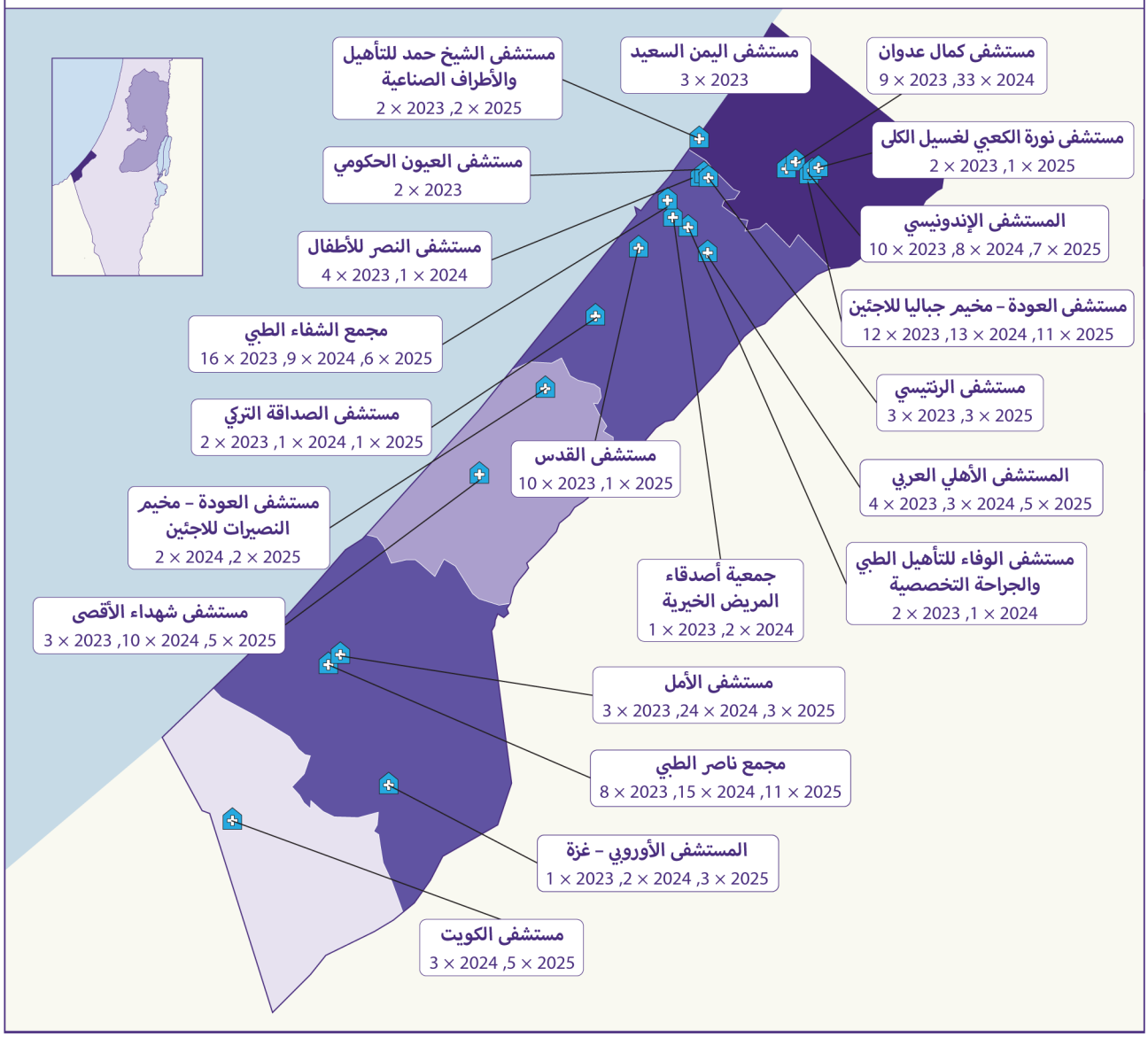
لبنان

كما زاد جيش الدفاع الإسرائيلي من استخدام طائرات بدون طيار المسلحة بالأسلحة النارية (وهي طائرات غير مأهولة مجهزة خصيصًا لإطلاق الذخيرة الحية) بالقرب من المرافق الصحية وسيارات الإسعاف في عام 2025، من ثلاث حالات بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وديسمبر/كانون الأول 2024 إلى 17 حالة في عام 2025، مع تركيز ملحوظ بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول، لا سيما في محافظة غزة. وأصيب عاملون في مجال الرعاية الصحية ومدنيون، بمن فيهم أطفال، وتم إجلاء مرضى المستشفيات – بعضهم في العناية المركزة أو العناية بالرضع.

وأُبلغ عن وقوع هجمات في أنحاء غزة، مع استمرار ارتفاع أعدادها في محافظة غزة حيث ركز جيش الدفاع الإسرائيلي عملياته العسكرية هناك، وتراجع عدد الحالات في محافظات دير البلح وخان يونس وشمال غزة. وتعرضت المرافق لأضرار، ونُزح السكان أو فُرضت قيود شديدة على الوصول إليها.

المستشفيات المعروفة في غزة التي تأثرت بالعنف عدة مرات في عام 2025

كانت بعض المستشفيات قد تعرضت بالفعل لأضرار جراء قصف أو غارات عنيفة سابقة وقعت بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.



المصدر: Insecurity Insight لصالح تحالف حماية الصحة في النزاعات (SHCC).



لبنان

وكان العاملون في المؤسسات الصحية الوطنية الأكثر تضررًا من هذه الحوادث. كما تأثر العاملون في المنظمات غير الحكومية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بحوادث مماثلة، إضافة إلى العاملين في وكالات الأمم المتحدة.

المرافق الصحية التي تعرضت لأضرار أو دُمرت

في عام 2025، تعرضت المرافق الصحية في غزة – بما في ذلك مستشفيات الأطفال والمستشفيات الميدانية والعيادات الصحية والمستشفيات العامة ومرافق تخزين المواد الطبية ومركز الأطراف الصناعية والشلل – لأضرار أو دُمرت ما لا يقل عن 97 مرة جراء غارات جوية وطائرات بدون طيار وقصف مدفعي وصواريخ ونيران دبابات أو إطلاق نار. وبشكل عام، بين أكتوبر 2023 وديسمبر 2025، تعرض ما لا يقل عن 21 مستشفى لأضرار متعددة جراء قصف الجيش الإسرائيلي وغاراته العنيفة.

أفادت التقارير أن خمس منشآت صحية دمرت بالكامل على يد جيش الدفاع الإسرائيلي في عام 2025، ثلاث منها في غارات جوية للجيش. ومن بين هذه المنشآت مستشفى نورة الكعبي لغسيل الكلى في شمال غزة، وهو المرفق الصحي الوحيد الذي كان يقدم خدمات علاج الكلى لعشرات الآلاف من السكان في المنطقة، حيث جرى هدمه باستخدام الجرافات. كما تم تدمير مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني، وهو المستشفى الوحيد المتخصص في علاج السرطان في غزة، باستخدام المتفجرات (كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد شن غارة عنيفة عليه في يوليو 2024، وقام بإخلائه قسراً وتحويله إلى قاعدة عسكرية).[7]

العاملون الصحيون القتلى

في عام 2025، أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 128 عاملاً صحياً في 95 حادثة. وكان من بين الضحايا أطباء، وأطباء أسنان، وأخصائيي الغدد الصماء، وموظفي المستشفيات، وفنيي المختبرات، وطلاب الطب، والممرضين، والمسعفين، وأطباء الأطفال، والصيادلة، والأخصائيين النفسيين، وأخصائيي التغذية، وأخصائيي العلاج الوظيفي، والجراحين، والمتطوعين من منظمات الإغاثة الإنسانية المحلية. قُتل نحو 42% من العاملين الصحيين في خيام أو منازل بعد ساعات العمل. كما قُتل ثمانية عاملين صحيين عندما ضربت غارات جوية للجيش الإسرائيلي المرافق الصحية التي كانوا يعملون فيها.

قُتل 19 عاملاً صحياً أثناء جهود الإنقاذ والانتشال في غارات متتالية استهدفت أنشطتهم الإنقاذية رداً على غارة سابقة، كما تعرضت قافلة محددة بوضوح من سيارات الإسعاف وشاحنة إطفاء ومركبة تابعة للأمم المتحدة في رفح لنيران جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء محاولتها انتشال جثث مسعفين قُتلوا في هجوم سابق للجيش. مُنعت فرق الإنقاذ من الوصول إلى الموقع لعدة أيام. وعندما سُمح لهم أخيراً بالعودة، وُجدت المركبات محطمة ومدحوضة بالجرافات، ووُجد ثمانية من أفراد فرق الإنقاذ مدفونين في مقبرة جماعية، وما زالوا يرتدون زيهم الرسمي. وكان هناك شخص واحد على الأقل مقيّد اليدين.[8]

منذ أكتوبر 2023، سجلت منظمة «Insecurity Insight" مقتل 757 عاملاً صحياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تم حساب هذا الرقم من خلال مطابقة الحوادث مع أسماء الضحايا الأفراد، مع استبعاد الأرقام الإجمالية المعلنة لتجنب الازدواجية في العد. ولا يزال العمل جارياً على تجميع قائمة كاملة بالعاملين الصحيين الذين قُتلوا استناداً إلى المعلومات المقدمة بأشكال متعددة من قبل منظمات مختلفة. وتعتبر عملية المقارنة هذه معقدة، وتهدف إلى تجنب احتساب نفس الأشخاص مرتين في الحالات التي تقدم فيها المصادر معلومات مختلفة عن الضحايا. كما تزداد صعوبة عملية المطابقة عدم وجود معيار ثابت في كتابة الأسماء العربية باللغات التي تستخدم الحروف اللاتينية. تشير مصادر أخرى، باستخدام أساليب مختلفة، إلى أعداد أعلى بكثير من العاملين الصحيين الذين قُتلوا. على سبيل المثال، وفقاً لمنظمة "Healthcare Workers Watch"، قُتل 1,200 عامل صحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أكتوبر 2023.

وفي عدة حالات، قُتلت عائلات بأكملها تضم عدة أجيال تعمل في المهن الصحية في غارات جوية إسرائيلية واحدة، غالبًا أثناء وجودهم في منازلهم، مما يعكس مدى انتشار المهن الطبية داخل العائلات في المجتمع الفلسطيني. وقد أدت هذه الحوادث إلى فقدان أجيال متعددة من العاملين في مجال الرعاية الصحية من نفس العائلات، مما ساهم في استنزاف أوسع نطاقًا للقوى العاملة المؤهلة في مجال الرعاية الصحية.



لبنان

اعتقال العاملين في القطاع الصحي

في عام 2025، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي ثمانية عاملين في مجال الرعاية الصحية في سبع حوادث خلال مداهمات عنيفة للمستشفيات وأثناء تقديم المساعدة لضحايا قصف جيش الدفاع الإسرائيلي. تعرض الموظفون المعتقلون في بعض الأحيان للضرب، وتقييدهم بالأصفاد وإجبارهم على خلع ملابسهم أثناء اعتقالهم. توفي مسعف فلسطيني أثناء احتجازه في سجن كتزيوت (النجف) وسط تقارير عن التعذيب والإهمال الطبي.[9]



يستند هذا الفصل إلى بيانات الرعاية الصحية الخاصة بـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. قم بتنزيل هذه البيانات من منصة تبادل البيانات الإنسانية (HDX).

تقوم Insecurity Insight بتحديث البيانات باستمرار وقد تتغير الأرقام إذا تم إتاحة معلومات جديدة للجمهور. للاطلاع على أحدث الأرقام المتاحة، انظر الخريطة العالمية لـ Insecurity Insight حول الهجمات على الرعاية الصحية.

الضفة الغربية والقدس الشرقية

سُجلت ما لا يقل عن 190 حادثة عنف ضد الرعاية الصحية أو عرقلة لتقديمها في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية في عام 2025. قُتل عاملون صحيون أو اعتُقلوا أو تعرضوا للتهديد أو الإصابة؛ وتعرضت المرافق الصحية للتدمير أو المداهمة العنيفة أو الحصار؛ وتكرر تأخير سيارات الإسعاف وفرق الطوارئ الطبية أو منعها من المرور أو تفتيشها وسط توغلات عسكرية إسرائيلية وقيود متزايدة على الحركة والوصول مفروضة في جميع أنحاء الضفة الغربية.

وعُزيت معظم الحوادث إلى قوات جيش الدفاع الإسرائيلي المسلحة بالأسلحة النارية. كما تضمنت بعض الحوادث استخدام أسلحة متفجرة، بما في ذلك الصواريخ التي أطلقتها طائرات بدون طيار وعمليات الهدم الموجهة، التي أسفرت في عدة حالات عن مقتل عاملين في القطاع الصحي وإلحاق أضرار بمرافق صحية مجاورة، بما في ذلك مستشفى في جنين.[10]

ارتفعت الهجمات على الرعاية الصحية المرتبطة بالمستوطنين الإسرائيليين المسلحين عادةً بالأسلحة النارية أو الحجارة، إلى أكثر من الضعف في عام 2025، مقارنةً بعام 2024، حيث ارتفعت من حوالي 2% إلى 9% من إجمالي الهجمات المبلغ عنها. استهدفت معظم هجمات المستوطنين الإسرائيليين سيارات الإسعاف وأفراد الإسعاف الأولي، بما في ذلك منع وصولهم إلى من يحتاجون إلى الرعاية. وفي إحدى الحالات، أفادت التقارير بأن مسعفين في محافظة طوباس تعرضوا للاعتداء من قبل مستوطنين إسرائيليين تحت حماية جيش الدفاع الإسرائيلي.[11] كما أثرت أعمال العنف التي ارتكبها المستوطنون على منشأة صحية عندما هاجم حوالي 17 مستوطناً إسرائيلياً ودمروا عيادة في محافظة الخليل.[12]

داهمت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية مستشفى الرازي في مدينة جنين بعنف واعتقلت مريضاً جريحاً بتهمة انتمائه إلى كتيبة جنين/لواء جنين.[13]

عرقلة الوصول إلى الرعاية الصحية

في عام 2025، تم الإبلاغ عن ما لا يقل عن 101 حادثة عرقلة للرعاية الصحية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. تم عرقلة وصول فرق الإسعاف والعاملين الصحيين مراراً إلى الأشخاص المحتاجين، حيث تم حجب الوصول إلى المرضى والمرافق الطبية ومواقع الطوارئ مراراً وتكراراً من قبل القوات الإسرائيلية و/أو المستوطنين الإسرائيليين. وتأخرت طواقم الإسعاف أو مُنعت من دخول المنازل والمدارس والمستشفيات أو تعرضت لإطلاق النار أثناء محاولتها تقديم الرعاية. وتعرض أفراد الإسعاف الأولي للاعتداء أو الاحتجاز أو منعهم من دخول مناطق معينة، كما أُغلقت مداخل المرافق الصحية لأسابيع مما

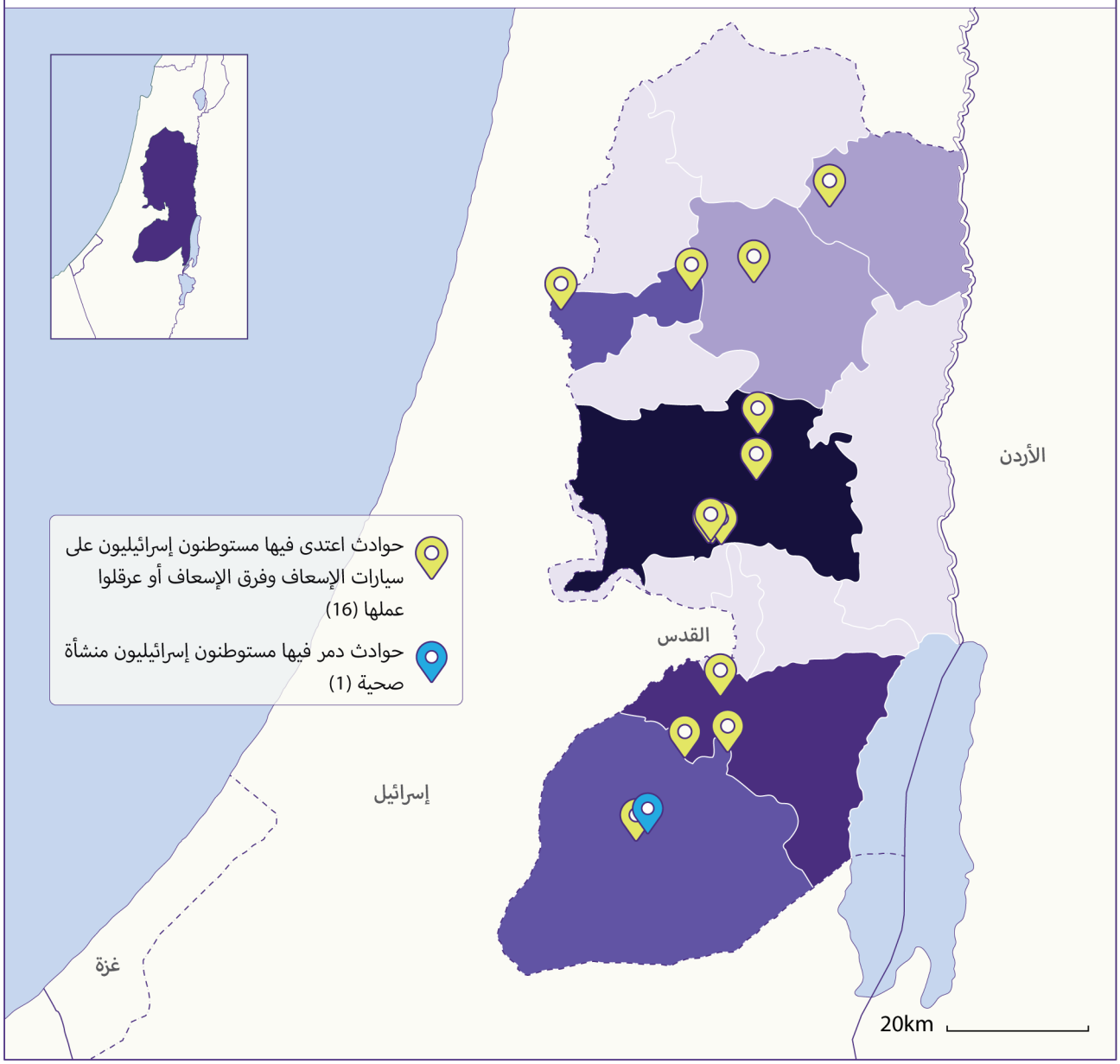


لبنان

ترك المرضى محاصرين وشلّ خدمات الطوارئ . وفي بعض الحالات، أُطلق النار على مدنيين أو قُتلوا بينما مُنعت فرق الرعاية الصحية من الوصول إليهم، ودُمرت البنية التحتية الحيوية – بما في ذلك الطرق المؤدية إلى المراكز الطبية، وبنية إمدادات المياه، وأنظمة الصرف الصحي – مما أدى إلى مزيد من إعاقة الوصول إلى الرعاية.

المواقع المعروفة للحوادث المبلغ عنها التي أثرت على الرعاية الصحية في الضفة الغربية والقدس الشرقية والتي نُسبت إلى المستوطنين الإسرائيليين، 2025

في عام 2025، قام المستوطنون الإسرائيليون مرارًا بإطلاق النار أو رمي الحجارة على سيارات الإسعاف وفرق الطوارئ، مما أدى إلى عرقلة الوصول إلى حالات الطوارئ الطبية في أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية. كما هاجم حوالي 17 مستوطنًا ودمروا عيادة في محافظة الخليل.



المصدر: Insecurity Insight لصالح تحالف حماية الصحة في النزاعات (SHCC).



لبنان

المرافق الصحية التي تعرضت للهجوم

طوال عام 2025، واجهت المرافق الصحية في الضفة الغربية والقدس الشرقية لمداهمات عنيفة متكررة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي وعمليات تفتيش واحتلال عسكري أثناء وجود المرضى والموظفين. تم اقتحام المرافق الصحية أو حصارها أو محاصرتها، ودخلت قوات الجيش الإسرائيلي قسراً إلى أقسام الطوارئ والتسجيل، وإتلاف بالبوابات، واستخدمت قنابل الصوت أو الغاز المسيل للدموع في المناطق المجاورة. وكثيراً ما تم احتجاز العاملين الصحيين والمرضى والمدنيين المرافقين لهم واستجوابهم أو الاعتداء عليهم. وأصابت نيران قناصة الجيش الإسرائيلي والذخيرة الحية المستشفيات والمناطق المجاورة، مما تسبب في إصابات وأضرار هيكلية.

وفي يناير/كانون الثاني، استولى جيش الدفاع الإسرائيلي على مستشفى جنين في مخيم جنين للاجئين وحوّله إلى ثكنة عسكرية، واعتقل الممرضات اللواتي كنّ يعالجن الجرحى في المخيم.[14]

اعتقال واحتجاز العاملين الصحيين

طوال عام 2025، واجه العاملون الصحيون وسيارات الإسعاف والفرق الطبية في الضفة الغربية عرقلة ومضايقات وهجمات من قبل القوات الإسرائيلية والمستوطنين. تم احتجاز أفراد الطاقم الطبي واستجوابهم والاعتداء عليهم أو منعهم من دخول الضفة الغربية، بما في ذلك الأطباء المتطوعون الذين يحملون تصاريح مسبقة. كما أصيب عاملون صحيون أثناء محاولتهم علاج المرضى، غالبًا تحت نيران القناصة أو الذخيرة الحية أو غارات الطائرات بدون طيار بالقرب من المستشفيات والمخيمات. اعتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية أو احتجزت ما لا يقل عن 21 عاملاً صحياً في 17 حادثة خلال عام 2025. تم احتجاز ممرضات ومسعفين وموظفي الصليب الأحمر وأطباء متطوعين وغيرهم من العاملين في المجال الطبي واستجوابهم، وفي بعض الحالات تعرضوا للاعتداء أثناء أداء واجبهم في المرافق الصحية أو بالقرب منها، أو أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ مثل الولادة أو نقل المرضى أو عمليات الإجلاء.

تأثير الهجمات على الرعاية الصحية

غزة

بحلول نهاية عام 2025، كان نحو نصف مستشفيات غزة فقط (18 من أصل 36) تعمل جزئياً، في حين كانت بقية المستشفيات خارج الخدمة، ولم تكن هناك أي مستشفيات تعمل بكامل طاقتها، وقد شهد النظام الصحي بأكمله تدهورًا حادًا نتيجة الأضرار المستمرة والنقص. وشمل ذلك الغياب التام للمستشفيات العاملة في محافظتي شمال غزة أو رفح. حاولت المستشفيات الميدانية التي أنشأتها المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية سد الثغرات في النظام الصحي المنهار، إلا أنها واجهت نقصًا حادًا في الإمدادات الطبية والمعدات والوقود، واضطرت في بعض الحالات إلى الانتقال بسبب القتال القريب أو أوامر الإجلاء. وفي كثير من الأحيان، كان المرضى الذين يخرجون من المستشفيات يعودون إلى ملاجئ مؤقتة مكتظة تفتقر إلى خدمات الصرف الصحي الملائمة وإدارة النفايات ووسائل التحكم في درجات الحرارة، مما زاد من خطر الإصابة بالعدوى وتفاقم النتائج الصحية.

أدى التدمير واسع النطاق للبنية التحتية للرعاية الصحية في غزة، إلى جانب النقص في الإمدادات الطبية والغذاء والمياه النظيفة والتهجير الجماعي، إلى خلق حالة طوارئ صحية عامة خطيرة. أدى انهيار شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي – بسبب الأضرار الواسعة النطاق، والتشريد المتكرر، وتقييد الوصول إلى المناطق العسكرية – إلى بقاء العديد من الأشخاص في جنوب غزة في خيام مكتظة ومباني مدرسية متضررة وسط القمامة وفضلات الحيوانات ومياه الصرف الصحي المتدفقة، مما زاد من انتشار أمراض مثل التهابات الجهاز التنفسي الحادة والتهاب الكبد الوبائي أ والأمراض الجلدية واضطرابات الصحة النفسية. وكما زاد سوء التغذية على نطاق واسع من احتمالية الإصابة بالأمراض.



لبنان

أدى الحصار الإسرائيلي على غزة، الذي بدأ في عام 2007 وتشدد منذ ذلك الحين، إلى فرض قيود شديدة على دخول الأدوية والمستلزمات الطبية، مما أدى إلى تزايد ندرة العلاجات الأساسية للأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم والصرع. وإلى جانب تدمير الأراضي الزراعية ومنظومات إنتاج الغذاء واستمرار القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية، ساهم ذلك في تفاقم انعدام الأمن الغذائي وظهور ظروف مجاعة، حيث أصاب سوء التغذية الحاد البالغين والأطفال على حد سواء. وفي بعض الحالات، أدى سوء التغذية لدى الأمهات إلى انخفاض إنتاج حليب الثدي، في حين أدى الوصول المحدود إلى حليب الأطفال إلى مزيد من إضعاف القدرة على إطعام المواليد الجدد. وفي هذا السياق، وثق تقرير صادر عن منظمة Physicians for Human Rights كيف ساهمت القيود الإسرائيلية على دخول الإمدادات الطبية إلى غزة في حدوث معاناة ووفيات كان من الممكن تجنبها وسط انهيار نظام الرعاية الصحية. واستناداً إلى شهادات العاملين الطبيين الفلسطينيين والدوليين، وصف التقرير النقص الحاد في مواد التخدير والمعدات الجراحية والأدوية والمستهلكات الأساسية الناجم عن حصار المساعدات والتأخيرات والقيود المفروضة على ما يُسمى بالمواد «ذات الاستخدام المزدوج»، مما ترك العاملين الصحيين عاجزين عن توفير حتى الرعاية الأساسية المنقذة للحياة.

وتناول تقرير لاحق نُشر في يناير 2026 من قبل Physicians for Human Rights وعيادة حقوق الإنسان العالمية في كلية الحقوق بجامعة شيكاغو تأثير العمليات العسكرية الإسرائيلية والقيود المفروضة على المواد الغذائية والإمدادات الطبية على النساء الحوامل والنساء في فترة ما بعد الولادة والمرضعات والمواليد الجدد خلال عام 2025. وخلص التقرير إلى أن الهجمات على مرافق الصحة الإنجابية، إلى جانب القيود الشديدة على الإمدادات الطبية وانتشار سوء التغذية، ساهمت في زيادة حالات الإجهاض ووفيات الأمهات والمواليد الجدد والعقم والأضرار طويلة الأمد على الصحة الإنجابية، في حين أدى تدمير البنية التحتية للرعاية الصحية وعرقلة دخول المساعدات إلى تقويض إمكانية الوصول إلى الرعاية الأساسية للأمهات والمواليد الجدد بشكل خطير.





لبنان

الضفة الغربية والقدس الشرقية

استمر العنف ضد الرعاية الصحية وعرقلة الوصول إليها والهجمات على مرافقها في الضفة الغربية والقدس الشرقية في فرض ضغوط شديدة على النظام الصحي . وظل الوصول إلى الرعاية الصحية مقيدًا بفعل الحواجز المادية والقيود المفروضة على الحركة والتنقل، مما صعّب الوصول إلى خدمات الرعاية التخصصية في القدس الشرقية. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لم يُحضر 25% من المواعيد المحددة في الضفة الغربية بسبب قيود التنقل، كما انخفضت الموافقة على تصاريح الإحالة الطبية إلى القدس الشرقية أو إلى الخارج. ولا تقتصر آثار نقاط التفتيش التي تديرها القوات الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية على تأخير الوصول إلى الرعاية الصحية ، بل تمنع الناس من طلب الرعاية بسبب مخاوفهم من العنف أو الاعتقال أثناء محاولتهم عبور نقاط التفتيش هذه، مما يقلل من لجوئهم إلى الخدمات الطبية.

في المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما في شمال الضفة الغربية، أُجبرت المستشفيات والمراكز الصحية على الإغلاق أو تعليق عملياتها، مما زاد من صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية وأعاق استمرارية تقديمها. وعرّضت عمليات التفتيش المسلحة في المستشفيات كلّاً من العاملين الصحيين والمرضى للخطر وتسببت في حالة من الذعر على نطاق واسع في هذه المرافق. كما تعرقل الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية نتيجة للحصار المفروض حول المستشفيات خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية، والتدمير الواسع للبنية التحتية المحيطة بها، ولا سيما الطرق التي جرى تجريفها بواسطة آليات عسكرية، مما زاد من صعوبة الوصول إلى هذه المرافق، خاصة بالنسبة للمرضى ذوي الإعاقات الحركية أو الحالات الصحية الحرجة.

في أعقاب الحظر الذي فرضته إسرائيل على الأونروا، واجهت عملياتها في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، بما في ذلك القدس الشرقية، قيودًا شديدة أو توقفت بالكامل، مما أثر على تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والمساعدات الإنسانية. وبالمثل، في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية في مخيم جنين، اضطرت عدة عيادات صحية إلى تعليق خدماتها مؤقتاً أو العمل في ظل صعوبات تشغيلية كبيرة، الأمر الذي زاد من تقييد وصول السكان إلى الرعاية الصحية.



لبنان

1 أشار التقرير السنوي لتحالف حماية الصحة في حالات النزاع (SHCC) لعام 2024 إلى وقوع 1,361 حادثة عنف ضد الرعاية الصحية أو عرقلة لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2024، و1,170 حادثة في عام 2023. وبعد نشر التقرير، تم تحديد ثلاث حوادث من عام 2024 على أنها تفتقر إلى معلومات كافية عن موقعها، ولم يتم تضمينها في الأرقام الواردة في الجداول الأولية في هذا التقرير. في عام 2023، تم الإبلاغ عن 86 حادثة من هذا النوع لم تُدرج في الأرقام الواردة في الجداول. يتم تحديث البيانات باستمرار ويمكن أن تتغير الأرقام إذا تم إتاحة معلومات جديدة للجمهور.

2 أشار التقرير السنوي للجنة الرعاية الصحية في غزة لعام 2024 إلى 940 حادثة عنف ضد الرعاية الصحية أو عرقلة لها في غزة في عام 2024 و780 حادثة في عام 2023. وكما هو موضح في الحاشية السابقة، تعكس الأرقام الواردة في الجداول الأولية تعديل البيانات المنشورة سابقاً نتيجة للتدقيق المستمر في المعلومات المتعلقة بالهجمات وتحديثها.

3 أشار التقرير السنوي لـ SHCC لعام 2024 إلى 418 حادثة عنف ضد الرعاية الصحية أو عرقلة لها في الضفة الغربية في عام 2024 و304 حادثة في عام 2023. كما هو موضح في الحواشي السابقة، تعكس الأرقام الواردة في الجداول الأولية تعديل البيانات المنشورة سابقًا نتيجة للتدقيق المستمر وتحديث المعلومات المتعلقة بالهجمات.

4 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في النزاعات لعام 2025: بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. أرقام الحوادث 88228؛ 93332؛ 94360؛ 95346؛ 99214؛ 123283؛ 125214.

5 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في النزاعات 2025: 2023-2025 بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC. أرقام الحوادث 119725؛ 119730؛ 120769.

6 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في النزاعات 2025: بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. أرقام الحوادث 115153؛ 99605؛ 119732.

7 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في حالات النزاع لعام 2025: بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. رقم الحادثة 60670.

8 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في حالات النزاع لعام 2025: بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. رقم الحادثة 93624.

9 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في النزاعات لعام 2025: بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. رقم الحادثة 125515.

10 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في حالات النزاع لعام 2025: بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. رقم الحادثة 88803.

11 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في حالات النزاع لعام 2025: بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. رقم الحادثة 120779.

12 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في حالات النزاع لعام 2025: بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. رقم الحادثة 120779.

13 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في حالات النزاع لعام 2025: بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. رقم الحادثة 89354.

14 Insecurity Insight. مجموعة بيانات تقرير تحالف حماية الصحة في حالات النزاع لعام 2025: بيانات الرعاية الصحية لـ PSE SHCC للفترة 2023-2025. رقم الحادثة 87756.

SAFEGUARDING HEALTH IN CONFLICT

تحالف حماية الصحة في النزاعات هي مجموعة من أكثر من 40 منظمة تعمل على حماية العاملين في المجال الصحي والخدمات المهددة بسبب الحرب أو الاضطرابات الأهلية. لقد قمنا برفع مستوى الوعي بالهجمات العالمية على الصحة وبالضغط على وكالات الأمم المتحدة من أجل اتخاذ إجراءات دولية أكبر لحماية أمن الرعاية الصحية. نحن نقوم برصد الهجمات، ونقوم بتعزيز المعايير العالمية لاحترام الحق في الصحة، ونطالب بمحاسبة الجناة.
https://safeguarding-health.com

يرجى ملاحظة أن هذا التقرير لا يمثل وجهات النظر الرسمية لجميع أعضاء التحالف ولا ينبغي أن يؤخذ الإدراج في قائمة الأعضاء على أنه يعكس تأييد المنظمات لمحتوى التقارير.

اقتراح للاستشهاد: ائتلاف حماية الصحة في النزاعات 2026، (SHCC). الرعاية الصحية في مرمى النيران: العنف ضد الرعاية الصحية في النزاعات، مايو 2026.
https://shcc.pub/YearReview2025AR

تحالف حماية الصحة في النزاعات
رقم 615 شارع وولف، ي7143، بالتيمور، م د 21205
جيني جون، safeguardinghcc@gmail.com